

ال قالب المتاح لجملة!

cdf-sy.org/content/index.php



تواصل سقوط الصحافيا والاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية
بحق عددا من المواطنين السوريين بسبب استمرار حالة العنف الدامي
المسلح

كتبها Administrator الجمعة، 18 نوفمبر 2011 09:27



بيان مشترك

تواصل سقوط الصحافيا والاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية

بحق عددا من المواطنين السوريين

بسبب استمرار حالة العنف الدامي المسلح

ما زالت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية تتلقى الأنباء المؤلمة عن استمرار الاشتباكات المسلحة في سورية واستمرار السلطات السورية في قمع الاحتجاجات السلمية، وتواصل سقوط القتلى والجرحى من المواطنين السوريين، مدنيين وعسكريين وشرطة، وقد وصلتنا أسماء الصحافيا الآتية:

الصحافيا القتلى من المدنيين

ادلب:

· أنور مصطفى الخلف - نوار مصطفى الخلوص (بتاريخ 17\11\2011)

حيسن-ادلب:

· مصطفى عبد الله إسماعيل (بتاريخ 17\11\2011)

دير الزور:

· هشام بدري الأحمد (بتاريخ 17\11\2011)

صبيخان-ديرالزور:

· تغريد سمير المجلب (بتاريخ 17\11\2011)

سهل الغاب-حماته:

· أيهم شحادة البغال (بتاريخ 17\11\2011)

ادلب:

· أنور مصطفى الخلف - نوار مصطفى الخلوص - وليد محمد الغربي (بتاريخ 17\11\2011)

كفر رومة- ادلب:

· محمد إسماعيل إعزاري(بتاريخ 2011\11\17)

بلدة معصران - معرة النعمان- إدلب :

· الطبيب البيطري هيثم عزوز ، يعمل في الوحدة الإرشادية للبلدة ، تعرض للاختفاء القسري وعثر عليه مقنولا بتاريخ 2011\11\17

بلدة الهبيط-ادلب:

· محمد يوسف جلول من بلدة الهبيط ، عثر على جثته بالقرب من مفرق بلدة كفر زيتا على الطريق الواصل بين كفر زيتا والهبيط(بتاريخ 2011\11\17)

تلمنس-ادلب:

· محمد عزيزي 62 عاماً من أهالي بلدة تلمنس توفي بعد أن تم إطلاق النار عليه (بتاريخ 2011\11\17)

ريف دمشق:

· صابر نواف الصالح(بتاريخ 2011\11\15)

حمص:

· الدكتور محمد فرحان ابو الخير مواليد 1966 تعرض للاعتيال امام منزله بتاريخ 2011\11\17 وهو مدرس بكلية الحقوق في جامعة البعث بحمص.

· كاظم العكارى (بتاريخ 2011\11\17)

· عبد العليم شاهين ، تعرض للاختفاء القسري بتاريخ 2011\11\15 مع سيارته سوزوكي، ووُجِدَ جثة ملقاة في أحد الشوارع بتاريخ 2011\11\17

· أنور خرفان المحنية- وسام عبد الكريم قيسون-غسان حسن بدر (بتاريخ 2011\11\15)

حي النازحين-حمص:

· محمد عبد الله عباس- وليد العنباري(بتاريخ 2011\11\17)

تلكلخ-حمص:

· محمد الشعار(بتاريخ 2011\11\17)

كرم الزيتون-حمص:

· شعيلة السناني- مبارك المطر- عياش السليمان(بتاريخ 2011\11\17)

حماه:

· فادي إبراهيم حسن (بتاريخ 2011\11\15)

حيالين-حماه:

· خالد سليمان الفارس- عبد الكريم فايز الفارس (بتاريخ 2011\11\17)

العقيريات-حماه:

· صلاح خضر البيك (بتاريخ 2011\11\17)

قلعة المصيق-حماه:

· سلوم منصح سلوم(بتاريخ 2011\11\17)

الاتارب-حلب:

· جهاد عبد الله السيد(بتاريخ 2011\11\15)

حلب:

· جدعان محمد المحمد-أيوب خليل(بتاريخ 2011\11\15)

الحسكة:

· مناف خندو(بتاريخ 2011\11\15)

الضحايا القتلى من الجيش والشرطة

حمص:

· المساعد أول الشرطي عماد مصطفى محرز - الشرطي احمد طالب حمدان (بتاريخ 2011\11\17)

حماه:

· الرقيب هادي على بلدية (بتاريخ 2011\11\17)

حلب:

· العريف يوسف عبد القادر عربو(بتاريخ 2011\11\17)

القامشلي:

· المجندي عبد الله عرفات طعممة (بتاريخ 2011\11\17)

الحسكة:

· المجندي إبراهيم مخلف حمادة(بتاريخ 2011\11\17)

عين العرب-حلب:

· المجندي أيوب احمد خليل أيوب (بتاريخ 2011\11\15)

الرقة:

· عمار حسين الخضر(بتاريخ 2011\11\17)

الجرحى من المدنيين والجيش والشرطة

حياليين-حماه:

فادي الجسم(بتاريخ 17\11\2011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ نتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال، أيا كانت مصادرها ومبرراتها، فإننا نتوجه إلى الحكومة السورية، من أجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الوقف الفوري لدعاية العنف والقتل وتنزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وأيا كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواجهة وفك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيفة وشفافة بمشاركة ممثلي عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

الاعتقالات التعسفية

وكذلك، فقد طالت حملات الاعتقال التعسفية، العديد من المواطنين السوريين، ومنهم الأسماء التالية:

معضمية الشام-ريف دمشق:

. لؤي عارف طالب- طارق قزاح- زهير عبدو حلوه- فؤاد ملحم - عمر مصطفى رجب(بتاريخ 17\11\2011)

التل-ريف دمشق:

. عبد الله شقير عمره 16 عام(بتاريخ 17\11\2011)

داريا-ريف دمشق:

. علي عليان(بتاريخ 17\11\2011)

نمر-درعا:

. مؤيد محمد النصار26عام (بتاريخ 17\11\2011)

سحم الجولان-درعا:

. خالد يحيى الزامل- عبد المنعم الطعاني- يحيى النزال (بتاريخ 17\11\2011)

. خالد الطعاني- كمال عجاج- محمد المصري (بتاريخ 16\11\2011)

كفر رومة-ادلب:

حماه:

· حسام زقزوقي- مصطفى السحار- أحمد الناصر - زاهر زقزوقي(بتاريخ 17\11\2011)

باب الدريب-حمص:

· سامر فاعور- محمد فاعور(تعرضا للاعتقال التعسفي في 17\10\2011 ومازالت مجهولي المصير حتى الان)

الرقة:

· يحيى محمد غازي داده-عبد الله خلف الاحمد-عبد الكافي محمد الجاسم- فادي حسين الخسارة(بتاريخ 17\11\2011)

المالكية- الحسكة:

· الطالب الجامعي نوري محمد رشاد عثمان - هندسة مدنية (موازي) - سنة ثالثة - جامعة حلب تعرض للاعتقال التعسفي من الجامعة (بتاريخ 16 / 11 / 2011).

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ ندين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج ، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين، ولذلك فإننا نتوجه إلى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

· إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركاتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية ، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعةً لمحاكمة تتتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

· كف أيدي الأجهزة الأمنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

· وضع جميع أماكن الاحتجاز والتوفيق لدى جميع الجهات الأمنية تحت الإشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوى التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بموكلיהם في جميع مراكز التوقيف

· الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

وإذ نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقوقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبيهم المشروعة والمحقة والعادلة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعاً على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبناءه دون أي استثناء.

وانتا تؤكد على أن الحق في التطهير السلمى مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، والمادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتهاك منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تتلخص بالإنسان، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة، ولذلك فانتا نطالب الحكومة السورية بالعمل من أجل:

٤ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

٥ ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سوريا ، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

٦ الوقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء ، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) أو(ما يعرف بالشبيحة) ، ولاسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا .

٧ أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الاوضاع وسوء الاحوال المعيشية وتعيق الازمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الاسلوب القمعي بتهدئة الاجواء ولا بالعمل على ايجاد الحلول السليمة بمشاركة السوريين على اختلاف انتساباتهم ومشاربهم ، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون اي استثناء.

دمشق في 16\11\2011

المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سوريا

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)

3- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

4- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا .

5- منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ح).